

الصحة الإسلامية المعاصرة الدوافع والتحديات

عزیز جبر شـیال*

المقدمة:

تعد الصحة الإسلامية المعاصرة من الظواهر المهمة في العالم الإسلامي ، وقد بدأت منذ أوائل القرن العشرين ، وتطورت في السنوات اللاحقة إلى أن أصبحت اليوم من أهم القضايا خصوصاً بعد أن تبلورت في مشروع كامل لإدارة الحياة تتبناه قاعدة جماهيرية واسعة حققت تنفيذه في مناطق وتسعى إلى تحقيقه في مناطق ، وتسعى إلى تحقيقه في مناطق أخرى ، وبعد أن عقد في طهران المؤتمر الدولي الأول للصحة الإسلامية من ١٧-١٨/أيلول ٢٠١١ بحضور عدد كبير من مفكري ومتقفي وسياسيي الأمة الإسلامية ، إذ توفرت فرصة كبيرة لطرح هموم الأمة ومشاكلها وتسليط الضوء على الصحة الإسلامية من مختلف جوانبها ولاسيما ماصطلح على تسميته بثورات الربيع العربي. وقد حفزنا هذا الأمر إلى كتابة هذا البحث، الذي سنتناول فيه :

مفهوم الصحة الإسلامية

الحرية وحقوق الإنسان في رأي النخبة المتميزة من قادة الصحة الإسلامية .

الإشكاليات التي تعترض تطور العالم الإسلامي.

النتائج المحتملة من نمو ظاهرة الصحة الإسلامية.

وسنحاول من خلال البحث في الفقرات المنوه عنها آنفاً توضيح أهم التحديات التي نرى أن لها تأثيراً واضحاً في مسار الصحة الإسلامية وتصاعدها ، وإحتلالها الموقع الذي تستحقه في حياة الأمة بعد أن أثبتت الوقائع والأحداث عقم وفشل التيارات الماركسية والقومية والليبرالية ، وعدم قدرتها على قيادة الحياة بالإتجاهات التي تحقق سعادة الإنسان .

* أستاذ مساعد دكتور في كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية .



أهمية البحث :

إتضح من خلال سير المؤتمر الدولي الأول للصحة الإسلامية في طهران ، والمداخلات والكلمات والمناقشات التي حصلت في المؤتمر أن هناك تحديات جدية تعترض الصحة الإسلامية ، مما يتطلب بذل الجهود العلمية للتصدي لتلك التحديات ، وتأتي محاولتنا في هذا البحث توضيح بعض التحديات التي تعترض مسارات الصحة الإسلامية والسعي لتحقيق أهدافها الرامية الى تبؤ الإنسان مكانته اللائقة وبما يحفظ آدميته ، وإحتلالها الموقع الذي تستحقه في حياة الأمة بعد أن أثبتت الوقائع والأحداث عقم وفشل التيارات الفكرية المعاصرة وعدم قدرتها على قيادة الحياة بالإتجاهات التي ترضي الله تعالى وتحقق طموحات الإنسان خليفته في الأرض كما وصفه سبحانه وتعالى .

فرضية البحث:

لايزال الحديث عن الصحة الإسلامية يأخذ مجاله الكبير في حركة الفكر المعاصر على مستوى النظرية والتطبيق ، لذا فإن فرضية البحث تنطلق من أن الصحة الإسلامية تحاول أن تكون بديلاً فكرياً وتطبيقياً للنظريات الحديثة والمعاصرة ، فعلى الرغم من أنها تستند الى جذور تاريخية موهلة في القدم ، إلا أنها كما يقول قادتها تمثل إنطلاقة معاصرة ، وتجديداً يجسد قدرتها على تحقيق حرية الإنسان وكرامته.

مشكلة البحث:

تتحدد مشكلة البحث في إثارة البحث لهذا الموضوع تساؤلات كثيرة حول القضايا العامة التي أثارها هذه الصحة في عالم الإنسان ، من حيث العناوين التي طرحتها في الساحة ، ومن حيث المشاكل التي أثارها، أو التحديات التي واجهتها ، أو النتائج التي وصلت إليها. فهل استطاعت هذه الصحة أن تنقل الإنسان إلى عالم جديد تختلف معطياته الفكرية والسياسية والاقتصادية عن المرحلة التي سبقتها ؟ وهل أسهمت في بلورة قضايا الإنسان المعاصرة ؟ وهل منحته الأصالة في حركته نحو التوازن في حركة وجوده ؟ وهل تمكنت من إثارة مسألة الظلم المنتشر في الأرض ، لتتحدث عن كيفية مواجهته ، وتحريك قضية العبودية لتثير الفكر عن نوعية السيطرة عليها، وعن مسألة الجهل وطبيعة حلها وموضوع التخلف، لتبحث عن إمكانات الخروج منه ؟ وهل كانت في مستوى التحديات التي يفرضها الفكر الآخر أو الواقع المضاد ؟ وهل وصلت إلى بعض النتائج الحاسمة في حركة الأهداف ؟ وهل استطاعت أن تكون البديل عن كل الواقع المسيطر على العالم.



خصائص الصحة الإسلامية:

نحتاج في مثل هذا النوع من الأسئلة التي وجهت في مشكلة البحث أن نتفهم طبيعة هذه «الصحة الإسلامية» وحجمها في حركة الواقع لنحدد صورتها وأبعادها الفكرية من خلال ذلك على مستوى النتائج، فما هي طبيعتها، وما هو حجمها؟ . ولغرض الإجابة لابد من أن نحدد السمات والخصائص التي تميز الصحة الإسلامية ، والتي يمكن إختصارها بما يأتي: (١)

توجه عملها نحو تعبئة طاقات الأمة .

السعي لتقديم النموذج الإسلامي القادر على إدارة الحياة.

مقاومة القوى المضادة للإسلام فكرياً وعملياً.

إستعادة عزة المسلمين وكرامتهم.

رأب الصدع والتخلص من التشوهات التي أصابت مسيرة المسلمين والدعوة إلى تجاوز الخلافات المذهبية والإقليمية والعنصرية.

الإعتماد على كل الإجتهدات الفقهية القائمة على أساس القرآن والسنة ، وعلى وجه الخصوص في الأنظمة السياسية والاجتماعية والإقتصادية والعلاقات الدولية والنظام القضائي ونظام الحكم.

ولما لهذه الصفات من تأثير مباشر في الأوضاع السياسية والإقتصادية العالمية ، لاسيما وأن الشعوب التي تكتنفها الصحة الإسلامية قد حباها الله سبحانه وتعالى بثروات إستراتيجية ومواقع هامة ، لذا توجهت القوى المهيمنة على النظام الدولي إلى إشاعة حالة من الإحباط عبر هدم الصحة من داخلها ، وخلق حالة من اليأس في الأمة من الأمل الإسلامي والعودة الإسلامية ، بإستثمار مواقع الضعف الموجودة والمفتعلة في العالم الإسلامي ، وقد وضعوا الخطط الدقيقة على هذا الأساس ، فالوضع الإسلامي كان يعيش حالة من الركود في حركيته ، فقد كان الفكر غارقاً في الكثير من الهوامش والتفاصيل التي تأكل حيويته، لأن المسألة التي تم التصدي لها كانت تتحرك في ذهنية التراث لا في ذهنية الحركة . وكانت مسألة مواجهته لمشاكل الحياة على مستوى الواقع غارقة في الضباب الذهني الذي فرضته الأفكار الجدلية التي لا تنفتح على آفاق النور في موقع ، إلا لتحاصرها الظلمة في موقع آخر ، ويمكن تلمس الإتجاهات الآتية في معالجة هذا الأمر: (٢)



طرح فريق الإسلام في دائرة العباديات والأخلاقيات العامة والتشريعات الفردية بعيداً عن مسائل الحياة العامة في نطاق المسؤوليات السياسية والجهادية . وطرح فريق آخر تجميد الإسلام في حركيته – مع اعترافه بشموليته – انتظاراً لآخر الزمان، لأن الظروف الحاضرة تمنع شرعيته . بينما يرى فريق ثالث أن مسألة الحديث عن الإسلام الشمولي قد تجاوزها الزمن، لأن المراحل الزمنية التي قطعها الإنسان ربطته بأوضاع جديدة لم يواجهها الإسلام في مرحلة نشوئه وحركته السابقة، ما يفرض عليه أن يتخلى عن دوره للأفكار الجديدة التي تتسع لمشاكل الإنسان الجديدة، ليكون الإسلام مصدر إلهام في أفكاره وقيمه العامة، بدلاً من أن يكون مصدراً للعقيدة بتفاصيلها، أو للشرعية بشموليتها.

ويقف إلى جانب ذلك فكر إسلامي يعمل على الهروب من الغيب. ما أمكنه ذلك، ليتحرك في نطاق التوفيق بين ما هو الفكر الإسلامي وبين ما هو الفكر الغربي الذي فرض نفسه على الواقع السياسي في موازين القوة والضعف، لتكون المسألة المطروحة هي أن الإسلام يتفق مع المعطيات الحديثة للفكر الإنساني، وللتقدم العلمي، ما يجعل ذلك هو الميزان للقيمة الإسلامية في نظر الإنسان المسلم . وهذا هو الاتجاه الذي قد لا يعوز أصحابه الإخلاص للإسلام، ولكنه يخضع للذهنية التي عاشت الانبهار بالحضارة الغربية، فأرادت للإسلام أن يأخذ بأسبابها في مجال التفسير للقرآن، والتوجيه للشرعية. وقد انطلق – مع هذا الفكر التوفيق – فكر حركي على أنقاض الفكر المتخلف الذي يُبعد الإسلام عن الحياة وفي مواجهة الصدمة الكبيرة التي انسحب فيها الإسلام من مواقع الحكم والتشريع من خلال الهجمة الشرسة على الإسلام في قواعده السياسية التي قادها الاستكبار العالمي الغربي القائم على الكفر والانحراف، لتقود المسلمين إلى الفكر المتحرك في النطاق الوطني أو القومي، بعيداً عن النطاق الإسلامي .

وهناك من يرى ، وهو قد لا يختلف كثيراً مع الآخرين بأن خصائص الصحة الإسلامية يمكن أن تندرج بما يأتي:^(٣)

الجمع بين السلفية والتجديد

الموازنة بين الثوابت والمتغيرات.

التحذير من التجميد والتميع والتجزئة للإسلام.

الفهم الشمولي للإسلام، محددًا أبعاد خمسة أساسية، هي:

البعد الإيماني - والبعد الاجتماعي - والبعد السياسي - والبعد التشريعي - والبعد الحضاري.^(٤)



الحرية وحقوق الإنسان في رأي نخبة مختارة من قادة الصحة الإسلامية:

لقد كان من بين قادة الصحة زعماء وقادة مفكرين على مختلف الصعد ، أكملوا مذهب إليه أسلافهم بروحية جهادية عظيمة ، وإذا ماأشرنا إلى بعض الأسماء الكريمة فهذا لايعني عدم أهمية وأهلية الآخرين من رموز الصحة الإسلامية في بلورة مفهوما وأطرها النظرية والعملية ،فقد بدأ المسلمون الواعون يخططون لحركة إسلامية سياسية تعمل على إعادة الإسلام إلى الحياة العامة في حركة الفكر والتشريع والجهاد. وهذا يستدعي الاعتماد على كل الاجتهادات الفقهية القائمة على أساس القرآن والسنة للوصول إلى هذه الغاية؛ لأن كل واحد من هذه الاجتهادات يستطيع أن يسهم في إثراء المشروع الإسلامي وتطويره، وجعله أكثر ملاءمة لمتطلبات الحياة المتطورة. ولئن كانت المذهبية تخلق تمايزاً في بعض الأحكام الفرعية فإنه لم يعد بالإمكان رؤية مشروعاً سنياً وآخر شيعياً: في حقل الاقتصاد الإسلامي، ونظام العلاقات السياسية، والنظام الاجتماعي، والنظام القضائي، بل وحتى في نظام الحكم....؛ لأن الفريقين - إن اختلفا في الإمامة والخلافة من قبل - يتفقان اليوم في صفات ولي الأمر الصالح لحكم المسلمين، ويتفقان في الشورى وفي مشاركة الأمة، بل وحتى في فرعيات نظام الحكم الإسلامي ، وهذا هو السبب وراء تجاوز الكتب التي طرحت هذه المشاريع الحدود المذهبية، حتى أصبحت كتابات مفكري الصحة من أهل السنة والشيعة تتناولها أيدي القراء المسلمين على اختلاف انتماءاتهم المذهبية . وقد أفسحت هذه الحركة الإسلامية المجال لنشاط إسلامي سياسي وفكري في مختلف بلدان العالم الإسلامي، حتى تحولت الحركة إلى حركات متعددة تختلف في التفاصيل الذهنية أو المفردات التشريعية، أو في النظرة السياسية.^(٥)

ولكن ذلك كله لم يستطع أن يحرّك الواقع الإسلامي الخاضع للسيطرة الاستكبارية ، ليأخذ بأسباب الحرية والاستقلال على أساس القاعدة الإسلامية الفكرية السياسية.. بل كان الأمر في ذلك مشدوداً إلى الأفكار الجديدة المطروحة في دائرة التفكير الغربي على مستوى الحركة السياسية. فكنا نرى ثورة قومية هنا وحركة وطنية هناك، وحديثاً عن معارضة ماركسية في مجال آخر، أما الحركة الإسلامية ، فإنها تعيش في نطاق الصراع الثقافي، أكثر مما تعيش في ساحة الصراع السياسي، وإذا استطاعت أن تصل إلى بعض مواقع القوة، كان الإعلام الخاضع للغرب يعمل على أن يبعدها عن الواجهة ، كما أن أجهزته المخابراتية كانت تعمل على إثارة الفوضى في داخل هذه المواقع لتضعفه من الداخل، وتبعده عن التأثير الحاسم. وفي هذا الجوّ القلق الذي كان مفروضاً، أصيبت الحركة الإسلامية ببعض الانكماش ، فيما هي المسألة الثورية ، وببعض الضعف ، فيما هي المسألة السياسية ، بحيث أصبحت تمثل الدوائر المحدودة المحاصرة من قبل أجهزة الحكم العميل للغرب فيها ، ومن قبل الذهنيات المتغربة التي درست في معاهد



الغرب فيما ركزته من المفاهيم التي تفصل بين الدين والدولة، وتنعى على الإسلام تدخله في السياسة ، ومن قبل العقليات المتخلفة المتحجرة التي تحصر الإسلام في دائرة العبادة وتبعده عن دائرة الحياة العامة (٦).

وفي خضم التصدي برزت شخصيتان كبيرتان كان لهما الأثر الواضح في الصحة الإسلامية ، وهما الإمامان روح الله الخميني ومحمد باقر الصدر رضوان الله تعالى عليهما ، إذ مثلاً أنموذجاً للمواجهة الحضارية للهجمات الاستعمارية التي واجهت الأمة الإسلامية وتحذت حضارتها ، فقد كانا مفكرين مؤثرين في أوساط النخب الدينية والسياسية والثقافية ، وفي الأوساط الجماهيرية على حد سواء ، وقادا حركة جهادية ضد قوى الظلام ، وكانا الحب الطاهر لكل ماينتسب للإسلام ، والانتظار العامل لتحقيق حكمه في الأرض. لقد إنصرف هذان المفكران والسياسيان إلى تثبيت دعائم الصحة الإسلامية المعاصرة من خلال التنظير المتصف بالشمولية والكلية في النظرة ، فلم ينظرا إلى أية قضية أو مسألة وفي أي حقل إلا في إطارها العام ومن خلال متابعة جذورها وصلاتها والمؤثرات الفاعلة في صياغة الموقف حولها ، وربطها بالمسيرة الإنسانية كلها . وتتصف بالعمق ، والموسوعية ، والبعد الاجتماعي ، وتربية العديد من العلماء الواعين والمتقنين الذين إنبروا ليبثوا أنوار التربية الإسلامية في جسم الأمة ، فضلاً على الحبّ الألهي والتفاني في الإسلام . وقد أثرا بما يملكانه من صفات شخصية في أعداد كبيرة من الناس ، فقد إمتلكا الشجاعة الفائقة في ميدان مواجهة الاستبداد والطاغوت^(٧) وتحملاً بسبب ذلك الأذى الكبير والذي وصل إلى حد الإعتقال والنفي والقتل بالنسبة للشهيد محمد باقر الصدر. وكانا مثلاً للتسامح وصفاء النفس ، والتواضع الفريد ، ونكران الذات ومحاسبة النفس ونقدها ، واحترام الآخرين ، والعطف والرأفة ، والزهد والقناعة ، والصبر والحلم ، والجّد في طلب العلم ونشره ، والإنقطاع في العبادة ، والتضحية بالنفس ، كل ذلك أهلها ليكونا في طليعة قادة الصحة الإسلامية . ويمكن أن نحدد بعض الملامح أو المعالم الرئيسة لمدرستهما بما يأتي:^(٨)

المنهجية القائمة على النزعة المنطقية والوجدانية.

النزعة التجديدية والإبداعية.

النزعة الشمولية والموسوعية.

الدقة والعمق والنضج.

النزعة التأسيسية والمستقبلية والواقعية.



النزعة الهجومية في نفس أسس الحضارة المادية.

الحركية والحيوية المتسمة بالفاعلية والهيمنة والتأثير المستمر

النزعة الإنسانية والعالمية والمعاصرة في قوة العرض وسلامة الطرح.

لقد تحققت بفضل هذان القائدان للصحة الإسلامية ماتحتاجه من قدرات ذاتية تتمثل في قوة القيادة الشخصية والموضوعية ، ومهدت الطريق نحو نمو قيادات أخرى كان لها بعض النصيب في الصحة الإسلامية ، وعلى الأخص بعد إشتداد المواجهة مع قوى الاستعمار وأذنا به لاسيما بعد إعدام الشهيد محمد باقر الصدر وإستمرار الحرب العراقية – الإيرانية ، ولما وضعت الحرب أوزارها ، وأنتقل الإمام الخميني إلى الرفيق الأعلى ، توهم البعض وأوهموا بأن الصحة الإسلامية ستتوقف عند هذا الحد ، لكن ماخلفه المفكران من إرث نظري وعملي جسد السمات المميزة للصحة الإسلامية وفي المقدمة منها مايتعلق بالمفاهيم المعاصرة لما ينبغي أن يكون عليه النظام السياسي المعاصر ، ولو أخذنا من أجل التوضيح موضوعين معاصرين يشغلان المفكرين والسياسيين المعاصرين وهما : الحرية وحقوق الإنسان لديهما سنجد:

إن أصل الحرية كلمة حر وهي نقيض العبد ، وتعني الحرية في جميع اللغات تحرير الإرادة وكل ما يستتبعها من معان تصب في رفع القيود عن إرادة الإنسان لكي يتمكن من أداء دوره في الحياة ، ، ومن الجدير بالذكر أن لفظ الحرية لم يرد في القرآن الكريم صراحة ، وإنما وردت ضمناً وبألفاظ واضحة الدلالة عليه ،

أما حقوق الإنسان ، فإنها تمثل الحد الأدنى للحقوق التي يجب أن تمنح لكل البشر لكونهم بشراً ، ومن هذا المنطلق تقاس درجة تقدم الدول ، فالدول التي تحترم حقوق الإنسان وتوسع منها هي الدول الأكثر تحضراً وتقدماً ورفاهية وسعادة ، إذ أن تقدم حقوق الإنسان يعني بؤساً أقل ، وسعادة أكبر ، طالما أن جميع الحقوق حريات ، وجميع الحريات حقوق ، على الرغم من أن البعض يرى أنه من الأفضل التمييز بين الحريات والحقوق ، فالحريات هي الأعمال التي تتبلور عبر فعل إيجابي يبادر به الإنسان وطبيعة رد الفعل عليه مثل حرية الرأي ، وحرية التفكير ، وحرية التعبير ، ، فحرية الرأي مثلاً تعني أن يكون الإنسان منادياً و متمسكاً برأي ، أما الحقوق فإنها أشمل وأوسع إذ تشمل الواجبات التي يتعين أن يضطلع بها المرء تجاه المجموعة ، والمجموعة تجاه المرء سواء صدر من المعني بالأمر فعل أم لم يصدر مثل الحق في الحياة والحق في الحرية والأمان الشخصي .^(٩)



ومما لا ريب فيه أن الإمامين الخميني والصدر رضوان الله تعالى عليهما كانا صاحبي فكر شمولي تناول أغلب شؤون الحياة ، فأنهما لم يتركاً مسألة الحقوق والحريات ، إذ لم تخل جميع مؤلفاتهما أو خطبهما أو دروسهما من إشارات إلى هذه المسألة ، وفي محاولتنا لتتبع بعض الآراء المهمة في هذا الصدد ، لابد من التوكيد وفي البدء على قضية مهمة مفادها ، أن الإمامين في كل أعمالهما كانا يؤكدان على جملة مبادئ أهمها وحدة الحقوق ، وعدم إمكانية أي فرد أو مجموعة وتحت أية ذريعة أن تحرما شخص من التمتع بحقوقه ، حتى ولو كانت قوانين ذلك البلد لا تعترف بها ، وأن حقوق الإنسان متأصلة في البشر ، وإن انتهاكها لا يعني عدم وجودها . فالحرية من وجهة نظر الإمام الخميني وجه من أوجه الفطرة التي فطر الله تعالى الناس عليها ، ولا يمكن أن تتخلف الحرية عن الإنسان ، ومادامت هي الجوهر في كينونة الإنسان فإنها تمثل إرادته في توكيد أهليته للاستخلاف ، وطالما أن واجب الإنسان يتحدد في أمرين مترابطين هما عبادة الله جلّ شأنه ، وأعمار الأرض وهذان الأمران إراديان لا يمكن أن يتحققا بدون الحرية ، فالحرية تمكن الإنسان من استخدام عقله بالطريقة المثلى في الاستجابة لما يأمر به الله سبحانه وتعالى ، أو على النقيض من ذلك عندما يختار طريق العصيان والتمرد وإطاعة الشيطان^(١٠)، وقد عمل الإمام الخميني منذ بدايات حياته على التصدي لأعداء الحرية ، وهو الذي تربى في حضان والد تصدى للإقطاع والحكومة القاجارية ، وأخيه الأكبر السيد مرتضى وآية الله الحائري زعيم حوزة قم ومؤسس التجديد فيها ، وكان من المقربين للمرجع الكبير السيد البروجردي المعارض لنظام الشاه ، وفي عام ١٩٦١ بدأ الإمام الخميني معارضته لحكومة الشاه ، وفي عام ١٩٦٣ قاد مع طلبته وأتباعه إنتفاضة جماهيرية في مدينتي قم وطهران ، وكانت إنتفاضة طهران عنيفة وواسعة وسميت بإنتفاضة (١٥ خرداد) التي أعتقل على إثرها وكاد أن يحكم عليه بالإعدام لولا تدخل خمسة من كبار المراجع والتهديد بإعلان الجهاد ، ونفي إلى تركيا ، وبعد مضي سنة جاء إلى العراق وإستقر في النجف الأشرف وراح يقود المعارضة الشعبية ، ثم أصبح مرشداً وفانداً للثورة والدولة بعد إنتصار الدولة ، وأخذ يطبق ما نادى به وناضل من أجله من قضايا وأمور ذات علاقة بحياة الشعب^(١١).

ولما كان الإمام من المخلصين لمنهج أهل بيت النبوة عليهم السلام ، وهي مدرسة الرسول الكريم صلى الله عليه وآله بامتياز ، فقد أستقى المفهوم الصحيح والنهج القويم من منابعه الثرة والذي يتمثل في العدالة الإنسانية ، التي تعد من أهم وأقدس واجبات الحكومة ، وهي علاقة متبادلة بين الفرد والحكومة ، فهي حقوق تتعلق بذمة الإنسان الذي ينبغي عليه أداؤها عن طريق القيام بالتكاليف والواجبات من جهة ، والتمتع بحق فطري مقدس من جهة ثانية ، ويشير الإمام في تعريفه للحرية "إنها ليست من الأمور التي تختص بتعريف ، إن الشعب يمتلك حرية الرأي بدون إجبار من أحد فما من أحد يلزمه بمسلك بعينه ،



ولا انتخاب أحد بعينه ولا بالسكن في منزل بعينه ، ولا بممارسة عمل بعينه . إن الحرية أمر واضح^(١٢).

ويقول أيضاً : " من الحقوق الأولية للإنسان أنه يريد أن يكون حراً وأن يكون مستقلاً، وأن لا يكون سوى ذاته، وهذا ما نقوله، فحيثما قيل ذلك قبله الناس." ^(١٣)

لقد تصدى الإمام الخميني إلى استنباط مبادئ جديدة تربط بين الماضي والحاضر، بحيث لا ينغلق المجال أمام المستقبل ؛ فيثبت بالمبدأ الإلهي في الساحة ، ويبدو معه كل ما هو على الأرض يكتسب مشروعيته من الإسلام الذي هو دين الله. إن التصدي لهذه المهمة الشاقة جاءت على قاعدة الجوهر الحي في الإسلام ، دين الحياة والآخرة " إذ الآيات ذات العلاقة بشؤون المجتمع تزيد أضعافاً مضاعفة عن الآيات ذات العلاقة بالعبادات الخاصة " ^(١٤) فلا فصل بين الدين والسياسة ، ولا مجال للتوهم أن في الإسلام نقصاً في هذا الميدان أو ذاك. إن الغاية الأساسية للإمام الخميني إعادة الروح إلى الإسلام ، أي إعادته إلى الواقع التطبيقي ، وبمعنى أبعد إلى استلام زمام الأمور كما كانت عليه في العصور الإسلامية الأولى وعلى وجه الخصوص خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ، "لأن الإسلام لا يحد بزمان أو مكان ، لأنه خالد فيلزم تطبيقه وتنفيذه والتقيده به إلى الأبد " ^(١٥)، وقد أوضح الإمام الخميني بأن الحكومة الإسلامية مغايرة للحكومات المعروفة ، فهي ليست حكومة أوتوقراطية ، استبدادية، مطلقة ، إنها حكومة دستورية مقيدة بمجموعة الشروط والقواعد المبينة في القرآن والسنة ، وهي حكومة القانون الإلهي . ^(١٦)

يقول الإمام الخميني : "إن التوحيد هو جذر وأصل جميع العقائد وهو أهم ما لدينا من اعتقادات ، وهذا الأصل يعلمنا أن الإنسان لا ينبغي له التسليم إلا أمام الذات المقدسة للحق ، ولا يجب عليه طاعة أحد إلا إذا كانت طاعة الله ، وعلى هذا الأساس فإنه ليس لأي إنسان أن يجبر أي إنساناً على الخضوع له ، ونحن نتعلم أصل الحرية من هذا الأصل الإعتقادي ، حيث لا يحق لأحد أن يسلب شخصاً أو مجتمعاً حريته ، أو أن يضع له قانوناً أو ينظم علاقاته انطلاقاً من إدراكه هو ومعرفته الناقصة ، أو على أساس ميوله ورغباته. إن مجرد كلمة إعطاء هي جناية في حد ذاتها ، واصطلاح أعطينا الحرية يُعد جرماً ، فالحرية للناس ، لقد منحهم القانون الحرية ، ومنحهم الله الحرية ، ووهبهم الإسلام الحرية ، ومنحهم الدستور الحرية ، فيا له من اصطلاح خاطئ اصطلاح (أعطنا)! ومن أنت لكي تعطي أو تمنع؟" ^(١٧) .

إن إستناد حقوق الإنسان في المفهوم الإسلامي إلى خالق الإنسان ، وجعلها واجبات مقدسة ، قد أعطاها في نظر المفكرين الإسلاميين ، وفي مقدمتهم الإمام الخميني ميزات مهمة أهمها ^(١٨)

منح هذه الحقوق والواجبات قدسية تتعالى بها عن سيطرة حاكم أو ملك أو حزب يتلاعب بها.



أعطائها قوة إلزام يتحمل مسؤولية حمايتها كل فرد ، فهي أمانة في أعناق المؤمنين ، وواجب ديني على كل مسلم.

الله تعالى هو مانح هذه الحقوق وهو الأعلّم بحاجات الإنسان الذي خلقه وكلفه بالاستخلاف. ولهذا إكتسبت هذه الحقوق والواجبات بعداً إنسانياً يتجاوز كل الفروق الجنسية ، والجغرافية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والعائلية.

شمولية حقوق الإنسان وعالميتها وإنسانيتها .

التلازم بين الحقوق الفردية والمصلحة العامة ، فكل حق للفرد يتضمن حقاً للجماعة مع أولوية حق الجماعة كلما حدث تقاطع.

ويضع الإسلام قواعد أساسية تنظم داخلها حقوق الإنسان وواجباته ، وأسلوب ممارسته لحرياته العامة ، ومن هذه القواعد (١٩)

كل شيء في الأصل مباح ، وهي المساحة الواسعة التي يتصرف داخلها الفرد المسلم و لا يقف إلا عند ماحرّم بنص من الكتاب أو السنة .

حدود حرية الفرد وحقه تقف أيضاً عند حدود وحق الآخر، فلا يجوز أن يخل فرد بحرية وحق أفراد آخرين " فلا ضرر ولا ضرار في الإسلام".

الالتزام بالمصلحة العامة عند التقاطع بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع "وحيثما تكون المصلحة العامة يكون شرع الله".

الالتزام بأخلاقيات الإسلام عند ممارسة الحريات والحقوق، فإذا جادل الفرد فعليه أن يجادل بالحسنى، وإذا دعا فعليه أن يدعو بالحكمة ، وإذا قال فعليه أن لا يجهر بالسوء من القول ، وأن لا يقول ما لم يعلم ، وإذا حكم فعليه أن لا يكون فظاً غليظ القلب. إلى غير ذلك من الأخلاقيات التي نص عليها القرآن الكريم وحوتها السنة والسيرة النبوية.

أن يستخدم الإنسان عقله باعتبار العقل المرجعية الأولى في محاكمة النقل.

أن ممارسة الحريات والحقوق تتم من خلال الشورى، والتي تعد في الإسلام منهجاً للسلوك وفلسفة في الحكم



أما الإمام محمد باقر الصدر فلم يختلف عن الإمام الخميني في هاتين المسألتين ، ومع ذلك ينبغي توضيح رأيه في الأمر استكمالاً للفائدة ، فإذا كان الإسلام السياسي قد نما ونشأ بناء على الأسس الفقهية والفكرية للإسلام الأصولي والتجديد فيه ، والبناء المعرفي في العقلية الأصولية ، ولولا ذلك لأصبح الإسلام السياسي مجرد عارض طارئ وردة فعل مؤقتة ، ثم يخبو ويهتف . فالإسلام السياسي ومنذ خمسينيات القرن الماضي أصبح الرقم الأصعب في معادلة التغيير الاجتماعي والسياسي في البلدان الإسلامية ، لأنه تأسس بناء على تجديد من الأسس المعرفية للفقه الإسلامي ، ومن هنا برز دور الإمام محمد باقر الصدر ، وهو الدور الذي تنبأه سيد قطب في الاتجاه الإسلامي السني ، ولكن بفوارق مهمة .

فقد أعتمد الإمام الصدر على تأسيس كيان فكري ومعرفي للأصولية الإسلامية الحديثة ، وامتاز هذا الكيان بتأصيل المفاهيم الإسلامية من دون الانغلاق على المدارس غير الإسلامية ، لذا فإن فكر الصدر الذي أثر كثيراً في البناء الفكري والثقافي للمطلعين عليه من المسلمين وعلى وجه الخصوص في منطقة الشرق الأوسط ، ولم يدخل الإمام الشهيد في نفق التكفير والصراع الطائفي على الرغم من التشبث بجذوره الشيعية الإثنا عشرية ، ولهذا لم ينتج كياناً فكرياً طائفيًا ، وما قدمه من فكر كان صالحاً إلى درجة مذهلة في المعارضة والدولة . وقد أمتاز الصدر بأنه أول عالم مسلم في العصر الحديث على الإطلاق ينتج منهجاً للتفكير والاستدلال والاستنباط والاستقراء ، وهذا لم يحدث إلا بالتوفيق بين علوم الفقه والأصول والفلسفة ، ويبدو لنا أن الإمام الصدر (رض) كان محاولة ثانية في التراث والواقع الإسلامي – المحاولة الأولى كان الإمام الشافعي- لتأسيس مبادئ علم الأصول وإخراج الفقه الإسلامي من دائرة التقليد الأعمى والاستنساخ المكرر ، وسيبقى تأثير الصدر في الأصولية الإسلامية كبيراً حتى يأتي من يحاول التجديد خصوصاً في الظروف الراهنة حيث الاحتكاك والتدافع بين حركات الإسلام السياسي والحركات الأخرى التي أحتمت بالعلمانية بعد أن فشلت الحركات الأيديولوجية (الماركسية والقومية السياسية) في مجارة الأيديولوجية الإسلامية .

كان للإمام الصدر (رض) تأثير هائل في خلق التوازن الكبير بين المدارس المعرفية الشيعية الإثنا عشرية الثلاثة (الأصولية ، الإخبارية ، العرفانية / الصوفية)^(٢٠) مما أوجد قوة جاذبة ممتازة لإرجاع المذاهب الشيعية غير الإثنا عشرية إلى الحضيرة الأم . أما تأسيسه لحزب الدعوة الإسلامية فيثبت أن هذا الصرح الكبير في الإسلام قد أكمل مشروعاً في وضع الإسلام في مكانه الصحيح في القرن العشرين ، وهو قرن إنهاء الإلحاد وقرن تأسيس المجتمع الإسلامي في أكثر من مكان^(٢١) .

ويرى الإمام محمد باقر الصدر أن الإسلام يسمح للأفراد بممارسة حرياتهم ضمن نطاق القيم والمثل التي تهذب الحرية وتصلقها وتجعل منها أداة خير للإنسانية كلها ، وتكمن حدود هذه الحرية في البناء



الروحي للإنسان المسلم من جهة ، وفي قوة الشرع الرادع من جهة أخرى ، وكأن فكرة المثال تحوم فوق كل البناء الفكري والعقائدي للإمام الصدر ، وتظهر قوة الشرع في المبدأ القائل : " أنه لا حرية للشخص فيما نصت عليه الشريعة المقدسة من ألوان النشاط التي تتعارض مع المثل والغايات التي يؤمن بها الإسلام " (٢٢) .

إن مفهوم العدالة الإسلامية ليس معزولاً عن الواقع المتغير ، إذ حدد الإسلام مفهوم العدالة وطبقه في واقع اجتماعي حي ، ومن هنا يصح الكلام على الخاصية الثانية للعدالة في الإسلام ، وهي النسبية في تجسيدها ، فلا صيغ ثابتة للعدالة وتختلف متطلباتها باختلاف الظروف الاقتصادية للمجتمع والأوضاع المادية التي تكتنفه ، فقد يكون العمل مضراً بالمجتمع وكيانه الضروري في زمان دون زمان ، فلا يمكن تفصيل ذلك في صيغ دستورية ثابتة وإنما السبيل الوحيد هو فسخ المجال لولي الأمر بصفته سلطة مراقبة وموجهة ومحددة لحريات الأفراد فيما يفعلون أو يتركون من الأمور المباحة بالشرع وفقاً للمثل الإسلامي في المجتمع (٢٣)، فولي الأمر مكلف بإقامة العدل الاجتماعي الذي هو التعبير عن العدل الإلهي الذي نادى به الأنبياء وأكدت عليه رسالة السماء (٢٤)، وتتحقق العدالة وفقاً لمبدأين جوهريين هما مبدأ التكافل العام ومبدأ التوازن الاجتماعي (٢٥)

التكافل الاجتماعي : هو مبدأ من مبادئ الضمان الاجتماعي فرضه الإسلام على المسلمين فرض كفاية ، ويعني كفاية بعضهم البعض ، ويجعل من هذه الكفاية فريضة على المسلم في حدود ظروفه وإمكاناته (٢٦)، والتكافل كمبدأ عام له صفة إلزامية على المسلمين يلزم به الشرع ، والدولة بحكم أمانتها مخولة حق إكراه كل فرد على أداء واجباته الشرعية وامتنال التكاليف التي كلفه الله بها (٢٧)

التوازن الاجتماعي : يقوم التوازن الاجتماعي على قاعدتين هما ، الاختلاف الموضوعي بين الناس بالتكوين والنزعة الفطرية في الإنسان للتملك، وينظر الإمام الصدر إلى هذا الأمر على أنه توازن بين أفراد المجتمع في مستوى المعيشة وفي مستوى الدخل (٢٨)

ويعلن الصدر بصراحة تعارض نظريته مع سائر النظريات الوضعية الأخرى ، من ناحية تكون الدولة ونشوتها تاريخياً. ترفض إسلامياً نظرية القوة والتغلب ، ونظرية التفويض الإلهي الإجباري ، ونظرية العقد الاجتماعي، ونظرية تطور الدولة عن العائلة ، وتؤمن بأن الدولة ظاهرة نبوية ، وهي تصعيد في العمل النبوي بدأت في مرحلة معينة من حياة البشرية (٢٩)

إن الميزة الأعم للدولة الإسلامية ليست فقط اعتبارها دولة القرآن أو الله بل بالتركيبة العقائدية لإنسان هذه الدولة ، ولتركيبته الأخلاقية ، فانه سبحانه وتعالى هو هدف الإنسان المسلم يسعى إليه منذ أن أنطلق



هذا الإنسان لإقامة حكم الإسلام على يدي النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم على قاعدة العدل المطلق ، ودحر جبروت الظلم والظالمين في أي زمان ومكان ، ومعالم أخلاقية إنسان الدولة الإسلامية تكمن في تعاليم القرآن الكريم . وترمي إلى تكوين الفرد وتربيته على أن يكون سيداً للعالم لا عبداً لها ومالكا للطيبات لا مملوكا لها ، ومتطلعا إلى حياة أوسع وأغنى من حياة الأرض ، ومؤمناً بأن التضحية بأي شيء على الأرض هي التحضير بالنسبة إلى تلك الحياة التي أعدها الله للمتقين من عباده (٣٠)، هذا التركيب الأخلاقي قوامه الإنداد إلى الحياة الآخرة في مسير لا يتوقف وعدم التهافت على جيف نتنة في هذه الدنيا هي الملذات والإكثار منها ، فالدنيا ليست هدفاً وينبغي أن تتحول من مسرح للتنافس والتكالب على المال إلى مسرح للبناء الصالح والإبداع المستمر (٣١)، ومن المدلولات السياسية للدولة الإسلامية استئصال علاقات الاستغلال التي تسود مجتمعات الجاهلية وتحرير الإنسان من استغلال الإنسان ، وبذلك تتوفر للجميع طاقات للبناء. إحداها طاقة الإنسان المستغل الذي تم تحريره لأن طاقته كانت تهدر لحساب المصالح الشخصية للآخرين ووقود لعملية التكاثر في الأموال وزينة الحياة، بينما هي بعد التحرير طاقة بقاء لخير الجماعة البشرية ، والأخرى طاقة الإنسان المستغل الذي كان يبدد إمكاناته في تشديد قبضته على مستغليه بينما تعود هذه الإمكانيات بعد التحرير إلى وضعها الطبيعي وتتحول إلى إمكانيات بناء وعمل (٣٢) .

لقد عرّف الإمام الصدر (رض) الحرية بأنها " نفي سيطرة الغير ، فإن هذا المفهوم هو الذي نستطيع أن نجده في كل من الحضارتين ، وإن اختلف إطاره وقاعدته الفكرية في كل منهما" (٣٣) ، ومما تجدر الإشارة إليه أن الإمام قسم الحرية إلى عدة أنواع : (٣٤)

الحرية السياسية : تجعل لكل فرد كلاماً مسموعاً ورأياً محترماً في تقرير الحياة العامة للأمة ... أن يكون لكل فرد حق المشاركة في بناء النظام والحكم

الحرية الاقتصادية : والتي تركز على الإيمان بالاقتصاد الحر الذي قامت عليه سياسة الباب المفتوح ، وتقرر فتح جميع الأبواب وتهيئة كل الميادين أمام المواطن في المجال الاقتصادي .

الحرية الفكرية: تعني أن يعيش الناس أحراراً في عقائدهم وأفكارهم دون عائق من السلطة ، فالدولة لا تسلب هذه الحرية عن فرد ولا تمنعه عن ممارسة حقه فيها والإعلان عن وجهات نظره واجتهاده .

الحرية الشخصية: تعبر عن تحرر الإنسان في سلوكه الخاص من مختلف ألوان الضغط والتهديد ، فالحد الذي تقف عنده الحرية الشخصية لكل فرد ؛ حرية الآخرين .



الحرية الدينية ماهي إلا تعبير عن الحرية الفكرية في جانبها العقائدي وعن الحرية الشخصية في الجانب العملي الذي يتصل في الشعائر والسلوك .

لقد أعطى قادة الصحة الإسلامية الذين جاءوا بعد الإمامين للأمة دفعة كبيرة أدت إلى ديمومة يقظتها ، في وقت تكالبت قوى الاستكبار العالمي للنيل من الإسلام وأهله من خلال ماسمي بحركة الإسلاموفوبيا التي جند لها الاستكبار العالمي كل قواه المادية والإعلامية والسياسية والعسكرية ، ولم ينثنون عن ممارسة دورهم القيادي المؤيد بالإرادة الإلهية التي لم تترك المؤمنين نهياً لعوامل الضعف التي أذكأها الاستكبار العالمي ، وتهيأت مجموعة قيادية مؤمنة بمبادئ الصحة الإسلامية أخذت على عاتقها بناء دولة إسلامية عصرية يتأكد فيها بالواقع العملي صواب منهج الإسلام في الحكم ، وأهميته في مساعدة الإنسان على تأدية واجباته العبادية والإعمارية التي أمره المولى تعالى بها ، ولذا سرعان مراح معسكر الطاغوت يتفكك وينهار بسبب رعونة أذنايه وإشتداد سواعد أنصار الصحة وقادتها ، وعلى وجه الخصوص في الجمهورية الإسلامية وتمكن أبناء محمد باقر الصدر وكل شهداء الصحة الإسلامية في العراق من النجاح في تولي زمام الحكم والسير نحو بناء أنموذجهم الإسلامي المعاصر في الحكم ، وتنامي المعارضة الشعبية في البلدان الإسلامية لاسيما العربية منها ونجاحها في إسقاط أكبر الموالين للمشروع الاستعماري الصهيوني في المنطقة مثل أنظمة زين العابدين بن علي في تونس ، ومحمد حسني مبارك في مصر ، ومعمر القذافي في ليبيا ، وعلي عبد الله صالح في اليمن وترنح النظام البحريني تحت وطأة المظاهرات الشعبية السلمية والتي لم ينفع في قمعها غزو القوات السعودية للبحرين ولا مشروع الإنقاذ الخليجي المدعوم غربياً في اليمن وإهتزاز عروش الطغاة في كل مكان .

الإشكاليات التي تعترض الصحة الإسلامية:

إن الإنتصارات التي حدثت في الميادين الفكرية ، وفي ثورات الربيع العربي في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين الميلادي ، حفزت كل مكان من الحقد الغربي الصهيوني فتحركت لتضرب أسس الصحة مرة أخرى من خلال تنويع أشكال وأبعاد التصدي فكرياً وعملياً ، وكنتيجة لذلك تعرضت الصحة الإسلامية إلى العديد من المشاكل أهمها :^(٣٥)

مشكلة الأصالة والمعاصرة ، فالأصالة تفرض عمقاً إجتهدائياً في مصادر الشريعة ، والمعاصرة تفرض تفهماً واسعاً لآخر ما أنتجه الفكر البشري من معطيات في إدارة دفة المجتمع.

التركة الثقيلة لعصور ما قبل الصحة بكل مافيهها من إختلافات ونزاعات طائفية وقومية وإقليمية تركت آثارها ورواسبها في الأفكار والنفوس .



سهولة إغتيال وتسقيط رموز الصحة وقادتها من قبل الأنظمة الاستبدادية عبر إحاطتهم بتهمة وإفتراءات تؤثر في تنامي دورها الفاعل في الأمة.

إستخدام الأعداء لتهمتي الإرهاب والتعصب أو التشدد لإلصاقها بدعاة الصحة بعد أن قدم تنظيم القاعدة الصورة المشوهة للإسلام ولقياداته .

ويمر العالم الإسلامي على مفترق طرق متطلعا إلى بناء نهضة على أسس سليمة ، ويبحث عن الطرق التي تدفع بعملية تقدمه ، إذ يرى نفسه مشدوداً إلى إسلامه ، متشبثاً بشخصيته وذاتيته من جهة ، ويرى نفسه متأثراً بالتيارات العالمية العاصفة به إلى السير في ركابها من جهة ثانية . إن هناك صراعاً حقيقياً وعميقاً كما يحلو للبعض تصوره ^(٣٦) بين حضارتين : حضارة غربية تريد أن تفرض نفوذها وسيطرتها الشاملة في العالم الإسلامي ، وحضارة إسلامية عميقة وأصيلة تريد أن تحتفظ بشخصيتها ومفاهيمها وتأثيراتها ، فإذا كانت الحضارة الغربية تريد أن تقطع علاقتها مع كل أصيل فإن الحضارة الإسلامية لاتقبل أن تنصاع لهذه القطيعة لأنها تنشد الكمال والتقدم والإستفادة من التطور العلمي ، وتريد أن تبقى مرتبطة كل الارتباط بمفاهيمها في حلبة الصراع ، فالمفكرون المسلمون الواعون لمسؤولياتهم يدركون الأخطار التي تهدد مصير أمتهم الإسلامية ومصير حضارتهم وقيمهم إن هم إنساقوا وراء هذه التيارات الدخيلة عليهم ، لذا تركزت دعوات المصلحين إلى الأخذ بأسباب النهوض الحقيقية والإستفادة مما أعطته وتعطيه الحضارة الغربية من إبتكارات وتقدم في ميدان العلم والتكنولوجيا وما إلى ذلك ، ولكنهم في الوقت نفسه لايقبلون أن يتنكروا لذاتيتهم وشخصيتهم وحقيقتهم ، ويعدّون التنكر قضاء على وجودهم ومحو لشخصيتهم ، وخسران لمستقبلهم ، لذا كان لزاماً عليهم أن يذودوا عن حقائق دينهم والإستمداد منها والإستمرار في الارتباط بها مثل ما هم مطالبون بالفتح للإستفادة من النظريات العلمية، وإستعمال طاقاتهم وامكاناتهم للدفع بها وتجديدها والتقدم فيها ، لأن المسلم الحق لا يقبل أن تسبقه الأحداث وتتجاوزته الحياة ، ولا يليق به أن يبقى في مؤخرة الركب الحضاري. كما أن على المفكرين المسلمين أن يعملوا جاهدين على إجراء تغيير جذري لحياة المجتمع الإسلامي بحيث تتجه الحياة الإجتماعية إتجاهاً إسلامياً صحيحاً متوازناً ، فالتغيير المطلوب لحياة مجتمعنا لايتنكر للتقدم العلمي والتكنولوجي كما لايتنكر للحقائق التي تزيدنا ارتباطاً بالإسلام وتعاليمه .^(٣٧)

ويمثل المشروع الغربي في ظل النظام الدولي الجديد احد اخطر التحديات للعالم الإسلامي منطلقاً من نزوع الإنسان الغربي للهيمنة والتفوق وإلغاء الآخر ومكتناً على ما يملكه الغرب من مؤسسات إعلام ذات إمكانيات هائلة ومراكز بحوث متطورة وقوى مادية جبارة وذلك لبسط نفوذه وتحقيق مصالحه في



مناطق ترفض التبعية ، وكذلك يخشى الغرب من الإسلام الذي يدعو إلى الاستقلال السياسي والحضاري والاقتصادي . ويمكن إن ندرج من مصادر الخوف الغربي من الإسلام ما يأتي :^(٣٨)

عقدة التاريخ الكامنة في الوعي الأوروبي الذي كتبت مفرداته ثقافة نافرة من الإسلام وأهله منذ الحروب الصليبية .

الجهل المطبق بحقائق الإسلام وتعاليمه السمحاء النيرة والمتزامن مع التعصب الديني الذي تنتهجه بعض الدوائر الكنسية .

البحث عن عدو آخر يستثير العزائم والهمم ضده بعد سقوط الاتحاد السوفيتي فكان الترويج للخطر الإسلامي .

الممارسات الخاطئة لبعض المسلمين بحيث لم يعد الغربيون قادرين على التمييز بين الإسلام والممارسات غير المسؤولة التي يقترفها المسلمون .

الطبيعة الاستعلائية والاستبدادية للمشروع الحضاري الغربي والنظرة الفوقية للإنسان الأبيض ، الذي يرى في نفسه الأفضل والأرقى والترويج لفكرة عدم قدرة المسلمين على تقديم نموذج عملي مقنع على صعيد الصناعة والزراعة والإنتاج والتكنولوجيا .

إسهام بعض الأنظمة الحاكمة في العالم الإسلامي في تغذية الغرب بأسباب الخوف من الإسلام ، وبذل الجهود في إقناع المسؤولين الغربيين بخطورة الحالة الإسلامية المتنامية وما تمثله تلك الحالة من تهديد جدي لمصالح الغرب ولاستقرار البلدان التي تتنامى فيها الصحة الإسلامية وبذلك يضمنوا سكوت الآخرين عن انتهاكات حقوق الإنسان في بلدانهم من جهة وديمومة حكمهم من جهة ثانية .

استغاثات المثقفين العلمانيين في البلاد الإسلامية عبر وسائل الإعلام بالغرب للتدخل في إيقاف الزحف الإسلامي دفاعاً عن الحضارة الغربية المهددة .

النتائج المحتملة بسبب نمو ظاهرة الصحة الإسلامية ومتطلبات النجاح:

وفضلاً على ماتم ذكره يبدو أن قوى الإستكبار العالمي تخشى من أن يفلت زمام إعادة بناء المجتمعات الإسلامية وفقاً لما تراه ، وبما يؤمن ديمومة مصالحها المشروعة من جانب وغير المشروعة في جانبها الأكبر ، لقد قرأ قادة الإستكبار العالمي أن مشروع الصحة الإسلامية المعاصر يؤسس لنظام اجتماعي من خلال المبادئ التي تتحكم – قرآنياً- في المجتمع الإسلامي ، وتتنظمها العلاقات فيما بين عناصر



المجتمع الإنساني والإسلامي ، لذلك ناصبوا الصحة ورموزها وقادتها العداء ، ويمكن الإشارة إلى هذه المبادئ بما يأتي: (٣٩)

مبدأ حكومة القيم الربانية (فالمجتمع الإسلامي مجتمع قيمي خاضع لقيم الرسالة)

مبدأ الخلافة الإلهية للإنسان والولاية الربانية التي تمثل هذه القيم.

مبدأ الكرامة الإنسانية (مبدأ العزة).

مبدأ العدالة الاجتماعية.

مبدأ الحرية المحدودة بالقيم والمبادئ الرسالية.

مبدأ الضمان الاجتماعي.

مبدأ التكافل العام.

مبدأ التوازن الاجتماعي.

مبدأ تكافؤ التكاليف والإمكانات.

مبدأ تكافؤ السعي والحصول على الكمال.

مبدأ تكافؤ الحاجة والإستحقاق.

مبدأ الكفاءة في ميدان البذل والعطاء.

مبدأ تحشيد طاقات التنمية.

مبدأ الإستقلال وعدم التبعية.

مبدأ عبثية فصل الدين عن السياسة.

مبدأ التسامح ونبذ التعصب بكل أنواعه ورفض جميع مسوغاته.

لقد أفرزت كل هذه المخاوف إشكاليات عديدة في العالم الإسلامي كان النظام العالمي الجديد مظلة لها ورأس الحربة فيها الولايات المتحدة الأمريكية وأهمها: (٤٠)



محاولة فرض منظومة من القيم الرأسمالية الليبرالية تمثلت باقتصاد السوق ومقولات حقوق الإنسان ، والتعددية السياسية، وعدّها المعايير الأساسية للصالح والرشاد، مستغلين فساد الأنظمة السياسية واستبدادها ، وعدم قدرتها على الإنجاز ، ودعاواها الزائفة في أنها صاحبة الرؤيا المعاصرة في التحديث.

السعي لنزع سلاح العالم الإسلامي ، وتعزيز القدرات التسليحية لأعداء المسلمين ، ودعمهم سياسياً وإعلامياً وإقتصادياً.

تغذية الصراعات الداخلية وإطالة أمدّها واستعداد الأنظمة ضد شعوبها ، وتأجيج نار الحروب بين البلدان الإسلامية وتحريض بعض الأنظمة ذات النزعة العدوانية ضد جيرانها .

استثمار هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المنظمة الدولية وقراراتها بحيث صار من السهل جرّ الأمم المتحدة باتجاه قنواتها المنطلقة أساساً من المصالح الاستعمارية والشعور بالاستعلاء.

ويتضح أن الواقع السياسي الذي أفرزه النظام العالمي الجديد ميّز بين خطين مختلفين ومتقاطعين في عموم الساحة الإسلامية هما :

تطبيق مشروع مصالحه داخلية ينتهي بقيام وحدة إسلامية شعبية تتسلح معه الجماهير بالوعي لا لكي تحمي نفسها فحسب وإنما لكي تنقل معسكر الضعف والرعب إلى الطرف الآخر .

قيام الأنظمة السياسية والإسلامية والعلماء والحركات السياسية الإسلامية والحوزات العلمية والمنظمات والهيئات الشعبية وكل الجماهير الإسلامية بتبني خيار الأمة في الاستقلال والبناء واستشراف المستقبل المستند إلى قيم الأمة الإسلامية ومبادئها ومنظومتها الاجتماعية والأخلاقية ، وإيجاد رقابة شعبية تمارسها الأمة بكل فئاتها إزاء الأنظمة وتدعوها لانتهاج سياسة تتلاءم مع إرادة الأمة بكل ما يعني ذلك من تغيير في طريقة التعامل مع الجماهير واستبدال معادلة إرغام الشعوب على تبني سياسات الأنظمة بمعادلة جديدة قائمة على تقييد الأنظمة ومبتنيات بتحويل مقولة (جننا لنبقى) التي طرحتها اغلب الأنظمة إلى شعار (جننا لنخدم) أو (نبقى بقدر ما نخدم) .

إن وحدة الجماهير الإسلامية من شأنها أن تتمخض بالإضافة إلى ما تقدم عن نتائج أساسية مهمة نذكر أهمها: (٤١)

إنقاذ الأمة من مخاطر الانزلاق في المشاريع المذلة التي يراد لها أن تمرر عليها رغم إرادتها ، ومن ثمن تفادي النتائج المترتبة على تلك المشاريع التي تستهدف حقوق الأمة ومصالحها وكرامتها ، ولو كان للوحدة الإسلامية وجود لما قدر لمهزلة غزة - أريحا أن تمثل على الأرض الفلسطينية لتصادر حقوق شعب وإرادة أمة ، ولما كان بإمكان الأنظمة العربية إن تنقاطر على مدريد أو واشنطن لتوقيع معاهدة سلام مذل مع الكيان الصهيوني ، أنست لخطورتها مأساة كامب ديفيد وغطت على سوء السادات ، إن الوحدة الإسلامية الشعبية بمثابة قوة ردع تحول دون تداعي الأنظمة وسقوطها في وهدة التساوم والاستسلام ولذلك ، ونظراً لعدم وجود قوة الردع هذه فقد تسابقت الأنظمة وتبارت للحاق بركب الهزيمة والهوان دون ادني مراعاة لمشاعر الجماهير وأحاسيسها ، وراحت تفتح مكاتب تجارية وقنصلية للصهاينة في بلاد المسلمين وتقديم (مبادرات) التطبيع مع كيانه الغاصب من أجل كسب رضا قوى الإستكبار العالمي ، مضحية بمشاعر وتطلعات المسلمين في إنتزاع الحقوق المغتصبة .

تقليل نسبة التفاوت الاقتصادي والثقافي بين شعوب العالم الإسلامي كنتيجة طبيعية للإحساس بالمسؤولية التضامنية بين أبناء الأمة الواحدة ، وبما يقضي على الواقع الطبقي المفروض على شعوبنا التي يرفل بعضها في النعيم فيما يتضور البعض الآخر جوعاً ويعض وجوده الحرمان المميت .

إيجاد حالة من التكامل على مختلف الأصعدة الزراعية والصناعية والاقتصادية لسد حاجات الأمة وتوطيد مبدأ الاكتفاء الذاتي من خلال سوق إسلامية مشتركة ورأسمال مشترك يجنب الأمة شراك الاحتكارات الدولية ، وابتزاز القوى الكبرى التي حولت رغيف الخبز إلى مادة إستراتيجية في مجال الابتزاز والقهر السياسي وفرض الشروط على الشعوب.

ولادة مؤسسات ثقافية تستجيب لحاجات الأمة ومتطلباتها وتحصنها من عواصف الغزو الثقافي والاختراق الحضاري شريطة إن تدار تلك المؤسسات من قبل حملة الهم الإسلامي وأصحاب الوجدان الحر ، وليس من قبل موظفين حكوميين يرتزقون في تلك المؤسسات ويلتزمون بالخط الذي ترسمه الحكومات وفقاً لمصالحها وأهوائها ورؤاها .

وأخيراً وليس آخراً تنقية الأجواء مما يعكرها من تعصب سواء أكان قومياً أم مذهبياً أم إقليمياً والانطلاق من فهم للمبادئ التي تصلح بالأساس أن تكون قواسم مشتركة للفهم والعمل ، ومن ثم الارتفاع إلى مستوى التحدي وإلى مستوى الأحداث والطموح ، وترجمة ذلك من خلال انبثاق أمانة عمل تتفرع عنها لجان عمل تجعل الأهداف العليا والقواسم المشتركة والتفاهم والايجابية خطوط حمراء لا يمكن بحال من الأحوال تجاوزها أو التخلي عنها مهما كانت الضرورة والتنوعات وبالشكل الذي يوسع الأفق



ليستوعب كل الرؤى والألوان المختلفة فيضمها في طيف إسلامي متجانس يجعل مرضاة الله ومصلحة الإسلام والأمة الإسلامية فوق كل حساب ويتعامل مع الواقع بروح مسؤولية وبرؤية موضوعية شاملة تحتضن كل ما لا يتنافى وروح الشريعة ومكونات الشخصية الحضارية والثقافية للأمة ، ومسؤولية كهذه تحتاج إلى طول نفس وبرنامج عمل تتعاضد على تحقيق مفرداته وتنفيذ بنوده أجيال من المخلصين لأنه ليس فورة انفعال ولا ردة فعل متشنجة وإنما هو مشروع حضارة يستدعي توظيف كل القوى والخيرات والإمكانات وتوفير كل شروط النجاح والديمومة والبقاء .

الخاتمة

إن ما أفرزته الصحة الإسلامية المعاصرة مثل الرد النظري والعملية لحاجات الإنسان المعاصرة من جهة وقدرة الإسلام على مواكبة التطور الذي وصلته البشرية ، فقد أتضح أن نظريات الإمام الصدر في الاجتماع ونظام الحكم مستمدة من أصول الإسلام والسنة والمأثور عن الأئمة المعصومين ، ولأجل ذلك أقتضى المنهج الصدري قراءة جديدة للآيات القرآنية وأحاديث النبي (ص) والأئمة (ع) لإثبات جدارة الإسلام في قيادة الحياة في هذا العصر من جهة ، واستبعاد النظريات الوضعية من ليبرالية وماركسية في بناء المجتمعات البشرية الحديثة ، وإقامة أنظمة حكم عادلة ، ولما لم تتح الفرصة للإمام الصدر في أفكاره تأخذ تطبيقاتها العملية ، لذا فإنها بقيت أفكاراً سابقة لعصرها ، في حين إن أفكار الإمام الخميني قد وجدت تطبيقاتها العملية في الجمهورية الإسلامية في إيران إذ تمكن الإيرانيون من بناء تجربة تستمد أصولها من الدين الإسلامي الحنيف سواء من منابعه الأصلية القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ومأثورات أهل البيت الأطهار أم من الإضافات الرائعة للإمام الخميني ، والتي أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك في قدرة الدين الإسلامي الحنيف على أن يكون نظاماً لكل عصر ، وبقدر تعلق الأمر بموضوعنا فإن قضية الحريات وحقوق الإنسان تمثل حجر الزاوية في الصحة الإسلامية المعاصرة ، إذ أن رؤية الإسلام لهاتين المسألتين ارتبطت بأمور عقائدية تتعلق بجوهر الدين وعلّة الخلق ، وبهذا ارتفعت هذه القضية إلى مستوى يليق بكرامة الإنسان ، ومن هنا تأتي أهمية قيام الدول والحكومات بمراعاة الحقوق والحريات ليس من منطلق كونها هبة أو منّة من أحد ، وإنما لكونها واجبات وتكاليف شرعية ينبغي القيام بها وتنفيذها باعتبارها جزء مهم وأساسي في العقيدة ، وهذا ما حاول الإمامان التوكيد عليه ، وقد نجحنا فيه ، ومع كل هذا النجاح إلا أن الأمر يتطلب بذل المزيد من الجهد العلمي لإجراء دراسات مقارنة لغرض تسهيل مهمة وضع الأفكار موضع التطبيق ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بفكر الإمام محمد باقر الصدر رضوان الله تعالى عليه.

هوامش البحث ومصادره :



(١) محمد حسين فضل الله . الصحة الإسلامية إشكالات ومواقف وتطلعات ، مجلة المنطلق العدد الرابع والخمسون، شوال ١٤٠٩ هـ - أيار ١٩٨٩ م

(٢) للمزيد من التفاصيل أنظر المصدر نفسه .

(٣) قارن مع كتاب الشهيد مطهري الحركات الإسلامية في القرن الرابع عشر الهجري دراسة وتحليل والمنشور على الموقع www.al-kawthar.com/maktaba ، وفتحي يكن . العالم الإسلامي والمكائد الدولية خلال القرن الرابع عشر الهجري ،

(٤) يوسف القرضاوي . الصحة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي . دار الشروق - القاهرة ٢٠٠٦ ص ١١-٢٥ . و محمد عمارة - الصحة الإسلامية والتجدي الحضاري - دار الشروق القاهرة الطبعة الثانية ١٩٩٧ ص ١٣-٢٢ وقد أقحم محمد عمارة حركات سلفية لا يمكن وصفها بالتجديدية وربما على النقيض من ذلك مثل الحركة الوهابية التي تعد من الحركات الجامدة التي تلغي كل تطور وتجديد ، فضلا على تمسكها بالشكليات التي تريد الارتقاء بها إلى مستوى قواعد العبادات مخالفة بذلك أغلب المذاهب والفرق الإسلامية والتي لم تتورع عن تكفيرها !

(٥) للمزيد من التفاصيل أنظر: حوار مع غازي التوبة بتاريخ ١٤ كانون الثاني ٢٠١٢ على موقع Moslimonline.net ; محمد علي آذرشب " نحن والصحة الإسلامية " ، على الموقع الإلكتروني www.azarshab.com .

(٦) محمد علي التسخيري ، الصحة والحركة الإسلامية وأعراضها السلبية ص ٧٦-٨٦ .

(٧) د. عبد الله حاجي الصادقي ، فلسفة النظام السياسي في الإسلام ، ترجمة ومراجعة مركز الهدف للدراسات ، تعريب السيد حسن علي مطر الهاشمي ، منشورات رشيد ٢٠١٠ ص ١٣٩-٢٢٨ ؛ ومنذر الحكيم ، مجتمعنا في فكر وتراث الشهيد محمد باقر الصدر ، مركز الدراسات العلمية التابع للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية ، الطبعة الأولى ٢٠٠٩ ص ١٧ وما بعدها

(٨) عزيز جبر شيال - الحرية وحقوق الإنسان في فكر الإمامين الخميني ومحمد باقر الصدر (قدس الله سريهما) مجلة حوار الحوزتين - العدد الأول - السنة الأولى - ٢٠١١ ص ١٤

(٩) علي الخامنئي ، حاكمية الإسلام بين النظرية والتطبيق ، الجزء الأول جوهر النظام ومبانيه تهذيب وتعليق السيد علي عاشور ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ٢٠٠٦ ؛ ومحمد عبد الكريم حسن العتوم ، الأنموذج الإسلامي للتربية السياسية المعاصرة ، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية ، طهران ٢٠١٠ ، ص ٨٩-١٣٥

(١٠) المصدر نفسه

(١١) للمزيد من التفاصيل ، أنظر: عبد الجبار الموسوي الصافي - الإسلام السياسي - الجزء الأول - المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية - بغداد - ٢٠٠٩

(١٢) صحيفة النور ج ٩ - ص ٨٨ نقلاً عن الموقع الإلكتروني www.Bahrainonline.ip.org .

(١٣) صحيفة النور ج ٣١ ، ص ١٣١ ، نقلاً عن الموقع نفسه

(١٤) الخميني - الحكومة الإسلامية - ص ٩ .

(١٥) المصدر نفسه - ص ٢٥ .

(١٦) المصدر نفسه - ص ٤١ .



- (١٧) صحيفة النور - ج٤ - ص٦٦١.
- (١٨) المصدر نفسه - ج٢ - ص٧٦; قارن مع عبد الملك المتوكل - مجلة المستقبل العربي - السنة ١٩ - العدد ٢١٦ - شباط ١٩٧٧ ص٣١-٤.
- (١٩) عبد الجبار الموسوي الصافي - المصدر السابق
- (٢٠) للمزيد من التفصيلات أنظر: محمد عابد الجابري ، بنية العقل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ط٢ ١٩٨٧ ص٣١٧ وما بعدها .
- (٢١) عبد الجبار الموسوي الصافي ، مصدر سبق ذكره ص١١٠-١١١
- (٢٢) محمد باقر الصدر ، إقتصادنا ، ط١٦ ، دار التعارف ، بيروت ص٢٩٨-٣٠٠
- (٢٣) المصدر نفسه ، ص٣٠١
- (٢٤) محمد باقر الصدر ، الإسلام يقود الحياة ، دار التعارف ، بيروت بلا تاريخ ص٤٧
- (٢٥) _____ ، إقتصادنا ص١٠٣
- (٢٦) المصدر نفسه
- (٢٧) المصدر نفسه ، ص٧٠٨
- (٢٨) محمد باقر الصدر ، الإسلام يقود الحياة ص٢٩
- (٢٩) المصدر نفسه ، ص٢٠٣
- (٣٠) المصدر نفسه ، ص٢٠٥
- (٣١) المصدر نفسه
- (٣٢) المصدر نفسه
- (٣٣) محمد باقر الصدر ، بحوث إسلامية ، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي ، بلا مكان ٢٠٠٤ ، ص٤٦
- (٣٤) المصدر نفسه ، وللمزيد من التفصيلات أنظر عبير سهام مهدي ، فلسفة الديمقراطية وآلياتها في فكر الإمام محمد باقر الصدر ، نقلاً عن مركز الفرات للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، 425\magazem\www.fedrs.com
- (٣٥) المصدر نفسه.
- (٣٦) فتحي يكن - المصدر السابق وكتاب التربية الإسلامية ، وبخصوص تحديات ما بعد الإطاحة بالأنظمة الفاسدة ، أنظر: Joost Hiltermann ، نائب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة الأزمات الدولية الشرق الأوسط | ١١ أكتوبر ٢٠١١ ، وسلسلة مقالات محمد سيف الدولة بعنوان السياسات الأمريكية لإحتواء الثورة المصرية على الموقع Seif_eldawla@hotmail.com ، وسمير كرم ، الخطر الغربي على الثورة المصرية العدد ١٩٠٨ في ٢٠١١/٨/١٠ وعمرو عبد العاطي : تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٨ يناير ٢٠١١
- (٣٧) محمد حسين فضل الله - المصدر السابق



- (٣٨) الإمام الخامنئي ، الغزو الثقافي المقدمات والخلفيات التاريخية ، مؤسسة دار الولاية ، بيروت ١٩٩٩ ص ١٦١-٢٤٩
- (٣٩) آية الله الشيخ محمد علي التسخيري ، حول الصحة الإسلامية ، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية ، طهران ٢٠١١ ص ١٦٣-١٩١
- (٤٠) الإمام الخامنئي ، حاكمية الإسلام ، الجزء الأول ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١-١٧٨
- (٤١) الإمام الخامنئي ، الغزو الثقافي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٥-٢٢٤ ، و للمزيد من التفاصيل أنظر: محمد علي التسخيري ، حول الصحة الإسلامية ، مصدر سبق ذكره ؛ والدكتور علي أكبر ولايتي ، الصحة الإسلامية ، من إصدارات سكرتارية المؤتمر الدولي الأول للصحة الإسلامية المنعقد في طهران من ١٧-١٨ أيلول ٢٠١١ .

